

# حكايكا

## ضماناً للشفافية والمصداقية

نبيل الملاح

تابعت الأسبوع الماضي خبرين يتصلان بموضوعي المقالين المنشورين بعنوان «مكافحة الفساد» و«أولويات الحكومة» اللذين خلصت فيهما إلى أنه أن الأوان أن نضع شعار محاربة الفساد موضع التطبيق وعدم تكراره من باب اللغو والنفاق الذي مله الناس، وأن نبدأ العمل بعيداً عن التنظير والنوادر والمهرجانات، وليكن شعارنا «صدقاً في القول وإخلاصاً في العمل»، وأنه لا بد من حلول سريعة وجديّة للواقع الاقتصادي والعيشي تبدأ اليوم قبل الغد.

يتعلق الخبر الأول الذي تداولته وسائل التواصل الاجتماعي بقرار صادر بتاريخ 2/5/2018 عن محكمة النقض جاء فيه أن القضاء مؤسسة عدل وإنصاف وليس مؤسسة اصطيد المتقاضين بأخطاء لا قيمة لها على شكليات وموضوع الحق العام المدعى به، ودعت المحامين لحفظ هذا الاجتهاد لديهم بالنص والصورة وإبرازه أمام كل محكمة اشتهرت بتصيد الثغرات والنواقص. وأنا أنمو الجهة المعنية بوزارة العدل إلى تعميم هذا القرار على جميع القضاة والمستشارين للتقيد بهذا البندا تحقياً لشعار «نحو قضاء عادل وسريع»، وأن يدرك القاضي أن سلطته المنصوص عليها في الدستور ليست مطلقة له وعليه أن يلتزم بالقانون نصاً وروحاً ولا يخرج عن غاية المشرع وقصده، وأن قوة القاضي وسلطته تأتيان من خلال سعيه لإحقاق الحق وإقامة العدل واحترامه لكرامة الإنسان التي شكل القاضي رافعة أساسية لها.

وهنا أعود لأسأل: ألا يعتبر القاضي الذي يتصيد الأخطاء الشكلية، مرتكباً لخطأ مهني جسيم؟ وهل القاضي الذي تتكرر أخطاؤه المهنية الجسيمة، يصلح أن يكون قاضياً؟ وأعود مجدداً إلى إعادة النظر ببعض القوانين، وعلى الأخص قانون أصول المحاكمات المدنية، لإزالة الغموض والالتباس الذي يؤدي إلى فسح المجال للتفسيرات والاجتهادات التي قد تأتي خلافاً لقصد المشرع وغايته، وإعادة النظر بالأحكام المتعلقة بالإجراءات الشكلية في التقاضي كي لا تكون على حساب الحق والموضوع وتستغل لتأخير البت بال دعاوى.

وعلمت بتشكيل لجنة لإعادة النظر بقانون أصول المحاكمات المدنية التي أمل أن تأخذ بالملاحظات والاقتراحات التي تعرض عليها لسد الثغرات التي ظهرت في القانون الناقد الصائر مطلع عام 2016، والأ يتم التسرع بإقراره وإصداره ليكون قانوناً متكتملاً ومستقراً.

انتقل إلى الخبر الثاني الذي صدر عن مجلس الوزراء عقب جلسته الأسبوعية التي خصصها لبحث ظاهرة الفساد باعتبارها آفة خطيرة على المجتمع والاقتصاد والمال العام والخاص، وأنه أقر جملة من الخطوات والإجراءات التي تعزز خطة العمل الحكومية في مواجهة الفساد المؤسساتي والفردى بشقيه المالي والإداري وتحصن كفاءة مؤسسات الدولة للنهوض بأعباء مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار.

سألني أحد الأصدقاء المهتمين بالشأن العام: هل اطلعت على بيان مجلس الوزراء حول الفساد؟ وأجبت بأنه اطلعت عليه، وهو جيد، لكن المهم تنفيذه ضمن رؤية واضحة تحدد الآليات والوسائل، ولا بد من إحداث هيئة لمكافحة الفساد، وفق ما بينته في مقالتي المنشور بعنوان «مكافحة الفساد».

وانطلاقاً مما جاء في بيان الحكومة حول المبدأ الأساسي المنصوص عليه في القوانين المرعية وهو أن لا أحد فوق القانون، واعتبار كل حالة استغلال غير مشروع للمركز الوظيفي في المراتب العليا أو الدنيا فساداً صريحاً، مؤكداً العزم على اجتثاث الفاسدين ومن يدعمهم بلا هوادة.

وبالعودة إلى ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي - وأنا غير متابع لها- حول حالات فساد تطول بعض الوزراء والمسؤولين، وقد لا تكون دقيقة أو صحيحة، فإنني أتمنى على الحكومة أن تترجم ما جاء في بيانها إلى التنفيذ الفعلي، وأن تبدأ بالتدقيق والتحقيق في حالات الفساد الطروحة، وتعلن بمؤتمر صحفي نتائج هذا التحقيق وما اتخذته من إجراءات بحق المرتكبين، وبذلك تكون الحكومة قد وضعت اللبنة الأولى لمكافحة الفساد بشفافية ومصداقية، وكرست شعار «صدقاً في القول وإخلاصاً في العمل».

تواجه سورية تحديات كبيرة وخطيرة، لا بد من مواجهتها بعزم وحزم، وبوحدة شعبيها، وحماية ثرواتها ومواردها. إنني مؤمن بالقاعدة القانونية التي تقول: «كل منتهم بريء حتى يثبت»، ومؤمن في الوقت نفسه أن الحق بين والباطل بين، وأن واقعا لا يجتمل أن تنتظر طويلاً لإحقاق الحق وإنهاض الباطل.

باحث ووزير سابق

## الغربي: مشروع تنموي للمنطقة الشرقية من المحافظة العام القادم

# الغربي لـ«الوطن»: عقد تصديري لروسيا.. لا خوف على محصول التفاح

لتشجيع العمل الزراعي والصناعي المشترك في المحافظة بحيث يضم خط فرز وتوضيب متطور بطاقة 40 إلى 50 طنًا يوميًا ووحدة تبريد مركزية وورشة كونسروة وصلات لشراء وبيع المنتجات الزراعية بقيمة تقديريّة تبلغ مليار ليرة مؤكداً أن السويدياء لن يكون فيها مجمع تنموي واحد وإنما تطلح الوزارة لأن يكون لديها في المحافظة ثلاثة أو أربعة مجمعات تنموية لتسويق التفاح. لافتاً إلى إمكانية إقامة خطوط لإنتاج خل التفاح وديس العنب وتصنيع البيرة ضمن المجمع التنموي بالمحافظة.

بدورهم دعا المبعوثون بالواقع الاقتصادي في المحافظة إلى وضع خطة تسويقية لاسترجار موسم التفاح في المحافظة لتفعيل دور السورية للتجارة في هذا المجال وتصريف المنتجات الزراعية والاهتمام بالتصنيع الزراعي والإسراع في وضع المخطط ضمن المدينة الصناعية بأم الزيتون في الخدمة والمساعدة في تسويق منتج الشركة السورية لتصنيع العنب في السويداء وتنفذ بئرين لمياه الشرب في مخزبي شهباء وسلخند بما يساهم في تخفيف تكاليف استخراج المياه.



## بقية مليار ليرة وحدة تبريد مركزية وورشة كونسروة وصلات لشراء المنتجات الزراعية وبيعها

مجمعاتها يمكن أن تقوم على تنفيذ تلك المشاريع لما فيه خير للمنتج وللمحافظة. وتعلق بالجمع التنموي على طريق الكفر صلخند بالسويدياء بين الغربي أن الجمع سيكون جاهزاً خلال ستة أشهر

استرجاره خلال المواسم السابقة مبيّناً أن تسويق التفاح ليس بالعملية المعقدة وإنما يتطلب وضع إستراتيجية يتم من خلالها تحديد الكميات المعدة للتصدير وللتنصيص والأسواق الداخلية.

السويدياء- عبيد صيموعة

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن زيارته إلى السويداء هي لتابعة الواقع التنموي في المحافظة والاستماع إلى الآراء حول عملية تسويق التفاح قبل عقد الاجتماع الخاص بتسويق التفاح المقرر بعد ثلاثة أسابيع. وكشف الغربي عن التحضير لعقد تصديري مع الجانب الروسي خلال الفترة المقبلة في المحافظات كافة لعدد من المحاصيل الزراعية ومن بينها التفاح، مبيّناً بأنه سيتم الإعلان عنها في الشهر القادم، مضيفاً: إن الوزارة جاهزة لإقامة مشروع تنموي في المنطقة الشرقية من محافظة السويداء ضمن خطة العام القادم وذلك بعد تجهيز قطعة أرض بمساحة 100 دونم وتخصيص الوزارة بها بما يساهم في دعم أهالي قرى المنطقة الشرقية التي تعرضت لاعتداءات إرهابية خلال الفترة الماضية.

وخلال لقائه المبعوثين بتسويق التفاح في المحافظة أكد الغربي أنه لا خوف على موسم التفاح والوزارة مستعدة لاسترجار كميات كبيرة من الموسم بوفق ما تم

## 7000 طفل حصلوا على اللقاح في ريف القنيطرة الجنوبي في أسبوع

# 35 مليوناً أضرار الصحة في القنيطرة وستة مراكز صحية في الخدمة

القنيطرة - خالد خالد

كشف مدير صحة القنيطرة عوض العلي عن تشكيل ثلاث فرق إضافة إلى العيادة المتنقلة، للمناطق المحررة مباشرة والدخول إلى القرى لتقديم خدمات اللقاح والمسح التفريقي للفتات العمرية كافة وخاصة الأطفال ورصد الحالات المرضية التي تحتاج إلى إحالات على المشافي والمراكز التخصصية ومتابعتها.

وأشار مدير صحة القنيطرة إلى أن عدد الأطفال الذين تم إعطائهم اللقاح في قرى القطاعين الجنوبي والأوسط 2800 طفل دون السنوات الخمس و3707 طفل تغذية دون السنوات الخمس ومتابعة 13 امرأة حامل ومعالجة 480 مراجعاً وبالنائي المجموع 7000 خلال أسبوع واحد فقط، منوهاً بإعادة هيكلة منطقتي سويسة والصحة في القطاع الجنوبي وإعادة هيكلة المراكز الصحية حيث تم فرز الكوادر الإدارية والتدريبية إضافة إلى توزيع الأطباء البشريين وفق الإمكانيات المتوفرة وبدوام جزئي وبمعدل يوميين في الأسبوع في كل مركز نظراً لنقص الأطباء في مديرية صحة القنيطرة.

ولفت العلي إلى تفعيل ستة مراكز وهي عين التينة وقصيبة وسويسة والرفيد وغدير البستان وصيدا إضافة إلى تكليف أحد الأطباء إدارة المنطقة الصحية في القطاع الجنوبي وابتدأ تجهيز باقي المراكز لبدء العمل فيها، مبيّناً أن المراكز المنضرة في المناطق المحررة عددها 8 مراكز وهي الحميدية وأم باطنة ومسحرة بشكل كامل ومراكز منضرة جزئياً هي قرقس وغدير البستان وإعناش الريف وبنع الصخر والحبران ويقوم المكتب الفني في المديرية حالياً بالكثف على المراكز الصحية في القطاع الشمالي والأوسط وحتى تاريخه تقدر قيمة الأضرار التي لحقت بالكتلة الإنسانية في المراكز الصحية وتكديرات أولية نحو 350 مليون ليرة سورية من دون التجهيزات والأثاث، علماً أن مديرية صحة القنيطرة قامت بجرد الموجودات كافة ضمن المراكز الصحية ونقل



الأدوية والمستهلكات الطبية التي كانت تفيها إلى مستودعات المديرية لتتم مخاطبة الوزارة واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها. وأشار العلي إلى أن الاستمرار في إعادة تأهيل المراكز الصحية المنضرة في تجمعات النازحين في ريف دمشق حيث تم البدء بترميم مركز سبيبة بقيمة 57 مليوناً ومركز البويضة 27 مليوناً من موازنة الخطة الإسعافية لوزارة الصحة كما تمت المباشرة بترميم مركز شيبعا بقيمة 42 مليوناً على 10 مراكز في القطاع الجنوبي و4 في القطاع الأوسط وواحد فقط في جبانا الخشب في القطاع الشمالي.

مركز المزة الصحي من الموازنة الاستثمارية للمديرية وبقية 20 مليون ليرة، منوهاً بتفعيل المركز الصحي في مرج السلطان في ريف دمشق وضمن بناء الجمعية الشركسية وبدء تقديم الخدمات العاجية والإسعافية لأبناء البلدة العائدين إلى منازلهم. الجدير بالذكر أن عدد المراكز الصحية في المناطق المحررة في القنيطرة 15 مركزاً صحياً إضافة إلى مركز منطقة سويسة الصحية وموزعة على 10 مراكز في القطاع الجنوبي و4 في القطاع الأوسط وواحد فقط في جبانا الخشب في القطاع الشمالي.

## التهرب والبدونات سبب أزمة البنزين في حماة!

حماة- محمد أحمد خيازي

عادت أزمة البنزين الخائفة إلى حماة في مدنها وأريافها والعواديس حميداً ولا محموداً!

وعزا مدير فرع (محرقات) حماة زاهر زاهر هذه الأزمة الخائفة إلى زيادة الطلب على البنزين من سائقي السيارات العاملة في حماة وعلى خط حماة حصص، استدعى تدخلاً من فرع (محرقات) وزيادة الطلبات من 18 إلى 19 طلباً في اليوم وكل طلب 22 ألف لتر.

وأكد زاهر أن الوضع تحت المراقبة وفي حال استمر الاختناق سنطلب زيادة الكميات المخصصة للمحافظة. مصدر في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك كان أكثر جرأة من مدير فرع المحرقات، واعترف أن سبب الأزمة الخائفة يعود إلى فتح خط التهريب من حماة إلى لبنان حيث تباع التكتة هناك بـ 4 آلاف ليرة، إضافة إلى المتاجرة في السوق السوداء حيث يعمد العديد من السائقين إلى تعبئة خزانات سياراتهم من عدة محطات وإفراغها ببدونات وبيعها لفةً أمتهنت المتاجرة بالبنزين بالمفرق أي بالتر وكل لتر يباع بين 350-500 ليرة، ناهيك عن اعتماد بعض أصحاب المحطات هذا الأسلوب وبيع البنزين ربما ليلاً أو فجرًا لأولئك المتاجرين به في السوق السوداء.

مؤكداً أن الكميات الواردة إلى المحافظة تكفي وتزيد، وقد تم تعزيزها مؤخراً بصهريرج أو اثنين يومياً، ومنذ شهرين كان أصحاب المحطات يعتذرون عن استلام مخصصاتهم ويرفضون الصهاريرج لعدم قدرتهم على تصريفها، ومنهم من كان يعبئ لأصحاب السيارات كميات أكثر مما كانوا يطلبون.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الترميم مسعف علواني بيّن أن الأزمة على مستوى سورية وليست محصورة في حماة فقط، وعزاها إلى حركة السير النشطة على خط حماة حصص، والموسم السياحي.

وعن الإجراءات التي اتخذت لإدارة معالجة هذه الأزمة المقتطة -كما يبدو- وتوفير البنزين للسيارات العاملة به، أوضح أنه تم تكليف عناصر من الشرطة لتنظيم الدور في المحطات وعدم السماح بتجاوز أو خرقه، ودرجات من الرقابة التموينية لمراقبة حركة الصهاريرج الواردة إلى المحطات وبيعها.

## كلام رسمي جداً

### خصصنا الجمعيات بعقارات

### ولم تمنح ترخيص بناء لعدم

### استلامها المساحات المخصصة

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم الغراء بالعدد 2819 تاريخ 22/1/2018 تحت عنوان جمعيات السكسة حبر على ورق، نرفق لكم صورة عن كتاب اتحاد التعاون السكني المتضمن الرد على ما أثير في المقال المذكور أعلاه.

جواباً لحاشيتكم رقم 222/ص-تاريخ 26/2/2018 المسطرة على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان رقم 927/9-1 ص د تاريخ 14/2/2018 بخصوص ما تم نشره في صحيفة «الوطن» بالعدد رقم 2819 تاريخ 22/1/2018 بعنوان تخصيص جمعيات السكسة حبر على ورق.

لقد تم تخصيص جمعيات المدينة الثورة والزهراء في السكسة بالعقار رقم 1 حسكة ثانية بالقرار رقم 143/ الصادر من مجلس مدينة السكسة وتم تعديل القرار رقم 143 لعام 2008 من مجلس مدينة السكسة بالقرار رقم 97 لعام 2014 بموجبيه تخصصت عدد من الجمعيات الأخرى بالعقار رقم 1 حسكة ثانية (موقع سيالكو) المرفق صورة عنه ولتاريخه هذه الجمعيات لم تستلم المساحات التي تخصصت بها من مجلس مدينة السكسة ومن ثم لم تمنح لهم رخص البناء المباشرة بتنفيذ أعمالها بسبب عدم تغيير صفة الأرض من زراعية إلى سكنية.

مدير الإعلام والتشريع وزارة

الأشغال العامة والإسكان

## لماذا لم ينجح مشروع «سرفيس تكسي»؟

# 50 سيارة فقط من أصل 35 ألف سيارة تكسي تعمل في دمشق



وبين المدير أن الخطوط الجديدة سترتكز على القسم الشمالي من العاصمة على حين إن الخطوط التي تعمل حالياً ترتبط بين شرق وغرب العاصمة عن طريق القسم الجنوبي منها، وأن الخطة الجديدة تسعى إلى ربط مركز المدينة بوضوحها وبالتالي ربط العاصمة بشكل كامل، إن ستمر هذه التكاسي من مركز المدينة ولكن في المناطق التي تخلو من الزحام المروري لضمان تناسب وقت السائق مع الأجرة التي يحصل عليها.

وعن كيفية ملء الشواغر في الخطوط الخمسة الجديدة،

السيارات السورية التي تعمل على خطوط سورية لبنان، وسورية الأردن، إذ يجب ألا يتجاوز عمر السيارة السبع سنوات.

وكشف عيود لـ«الوطن» أن هناك خمسة خطوط جاهزة للعمل ضمن المنظومة سترشح أمام اللجنة، يضاف إليها خمسة الخطوط العاملة حالياً منها خط دمر فيكتوريا الدوليعة جامع الأكرم، وخط كفرسوسة مركز المدينة، وبهذا سيصبح عدد الخطوط العاملة ضمن المنظومة عشرة خطوط.

الوطن

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني لـ«الوطن» عن خطة جديدة للمحافظة لإنجاح منظومة «سرفيس تكسي»، تقضي بإجبار السيارات حتى سنة إصدار موديل معين «سيجدد لاحقاً» وما أدنى منه على الصلح ضمن المنظومة، ما يؤدي إلى تدعيم الخطوط والنقل المنتظم داخل المدينة، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يعوق تطبيقها أن ما بين 60 و70 بالمئة من سائقي التكاسي العاملة ضمن المدينة غير متفرغين تماماً لهذه المهنة، بل يتخذونها كعمل ثانٍ لهم.

ولفت ميداني إلى أن فكرة منظومة «سرفيس تكسي» جاءت من وجود عدد كبير سيارات التكاسي التي تعمل ضمن مدينة دمشق وعددها 35 ألف سيارة منها 25 ألف مسجلة في دمشق و10 آلاف ريف دمشق، منوهاً بأنها لا تؤدي الغرض المطلوب منها.

وأعاد ميداني السبب في إخفاق المنظومة إلى ضعف إقبال سائقي التكاسي على التسجيل في المنظومة نتيجة انخفاض التعرفة، التي كانت 50 ليرة في عام 2013، وحتى مع رفع المحافظة هذه التعرفة، إذ وصلت في عام 2017 إلى 250 ليرة، نسبة الإقبال لم تتغير.

بدوره بين مدير هندسة المرور عبد الله عيود لـ«الوطن» أن تحديد ستة موديل السيارة سيكون بعد تشكيل لجنة بحلول على الأضوى القادم، ستقوّل إجراء الإحصائيات اللازمة ودراسة موديلات السيارات المتوفرة وتاريخ صنعها، ما سيؤدي إلى ضبط السيارات العاملة في المدينة ومن ضمنها منظومة «سرفيس تكسي»، وأيضاً تجديد أسطول التكاسي في المحافظة، وأن الأمر نفسه تخضع له